

الفصل الثامن عشر

مصر تقبل رسمياً مبادرة روجرز

- وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لرئيسة وزراء إسرائيل: سأسمع منك كلمة واحدة فقط.. هل تقبلين المبادرة أو لا؟
- بيغن يستقيل ويقول: المبادرة ميونيخ جديدة فى الشرق الأوسط..
- مائير تطلب من رابين: اذهب إلى كيسنجر فهو عيننا فى البيت الأبيض
- تفاصيل الحوار الساخن على الهاتف بين مائير وسيسكو



بينما كان جمال عبد الناصر فى موسكو، ويخطر السوفيات قبوله لمبادرة روجرز، بادر أنور السادات نائب رئيس الجمهورية فى القاهرة بإصدار بيان باسم اللجنة السياسية فى الاتحاد الاشتراكى، يقرر فيه: إن مصر ترفض المبادرة الأمريكية.

لقد كان هناك كثيرون فى مصر وخارجها، بل وفى داخل الإدارة الأمريكية ذاتها، يتوقعون من عبد الناصر بالفعل هذا الموقف لأنه فقد ثقته بالسياسة الأمريكية منذ وقت طويل ولم يكن هذا سرا، فقد أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر علنا فى خطباته وأيضا إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكى عند مقابلته فى القاهرة، وربما توسم أنور السادات أنه لو سبق الجميع فى مصر إلى استلهاهم ما قد يفعله عبد الناصر، فإن هذا ربما يقربه أكثر وأكثر من رئيسه، لكن المشكلة هنا هى أن عبد الناصر وجه لوما شديدا إلى السادات بمجرد أن رآه ضمن مستقبلية فى مطار القاهرة بعد عودته من موسكو لهذا السبب، ولأسباب أخرى،.. وحينما سينعقد مؤتمر وشيك طارئ للاتحاد الاشتراكى لكى يشرح عبد الناصر رد مصر على «مبادرة روجرز».. سيلاحظ الجميع اختفاء أنور السادات تماما.. فقد أشاع السادات وقتها أنه يلزم الفراش بسبب المرض.

وقد روى لى الدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو وقتها، والذى كان يقضى إجازة قصيرة بالقاهرة حينئذ، أنه أثناء قيامه بزيارة السادات فى منزله جاءت قرينة الرئيس جمال عبد الناصر ومعها إحدى بناته لكى تزورا النائب المريض، وأراد الدكتور مراد غالب الانصراف، ولكن السادات أشار إليه بالبقاء، وبعد انصراف قرينة عبد الناصر وابنته، بدر من السادات تعليق ممتع يتمم فيه كما لو كان يكلم نفسه: «آل يعنى.. من كتر المحبة جاين يزورونى!». وبعدها تنبه السادات فجأة إلى انه ليس بمفرده، فغير موضوع الحديث!

المهم أن عبد الناصر بادر بـعقد اجتماع لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا فى ١٨ يوليو اخبرهم فيه بصفقة الأسلحة الجديدة مع الاتحاد السوفياتى وأن السوفيات «وافقوا على ٩٥٪ من طلباتنا من الطائرات والصواريخ الجديدة وطائرات الهليكوبتر وسيارات النقل، على أن تسدد ثمن بعضها مثل سيارات النقل بالعملة الصعبة. أما باقى الأنواع فيسدد ثمنها كالمعتاد بالأسلوب المريح».

كما وافق السوفييات «أيضا على إرسال معدات وأجهزة اليكترونية حديثة خاصة بالتشويش على الرادارات الإسرائيلية والموجودة فى طائرات الفانتوم» وأن «فترة ثلاثة الشهور التى سيتوقف خلالها القتال ستساعدنا كثيرا على السيطرة العسكرية على منطقة القناة، وذلك بفضل الإعداد الكبيرة من كتائب الصواريخ الجديدة، مع استمرار بقاء وحدات الدفاع الجوى الروسية فى عمق البلاد، وعلى رغم أنه كان مقررا أن تعود الوحدات الروسية إلى بلادها فى أواخر هذا الشهر بمجرد وصول الأطقم المصرية التى تم تدريبها هناك كما كان متفقا عليه من قبل، إلا أنى طلبت منهم إبقاء الوحدات الروسية فى مواقعها، على أن تسلم الأطقم المصرية صواريخ أخرى لتتحرك بها سرا إلى ضفة القناة» قبل بدء سريان وقف إطلاق النار، وهكذا «سيكون ضعف عدد كتائب الصواريخ الموجودة، وستظل معنا الوحدات الروسية لمدة ستة أشهر أخرى».. وأن «هناك إحدى وعشرين سفينة سوفيتية ستصلنا الشهر المقبل (أغسطس) محملة بالجنود المصريين المدربين على الصواريخ الجديدة ومعهم كافة الصواريخ ومعداتنا، وقد طلب الروس إنزالهم من السفن أثناء الليل حرصا على السرية».

وبعد المناقشة التفصيلية فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للرد المصرى على «مبادرة روجرز».. عقد عبد الناصر فى اليوم التالى اجتماعا لمجلس الوزراء لمناقشة نفس الموضوع.. وكان من بين تعليقاته التى سجلها محضر الاجتماع قوله: «تحركنا الأخير وقبولنا لمشروع روجرز له مزايا وعيوب، وهناك مصريون سيعارضون المشروع، وآخرون سيؤيدونه مرددين: ما قلنا من زمن أن الأمريكان هم اللى يحلوا القضية!»

الرد المصرى الرسمى

فى الواقع أن المؤتمر الطارئ المقترح فى اليوم التالى للاتحاد الاشتراكى سجل معارضة عنيفة وتخوفات أعنف، من قبول «مبادرة روجرز»، لكن جمال عبد الناصر نجح فى إقناع المؤتمر بأن المبادرة مجرد تنفيذ لقرار مجلس الأمن، وأنه شخصا ليس لديه سوى نصف فى المائة من الأمل بتنفيذها؛ وإنما هو يرى قبولها بالدرجة الأولى من أجل اعتبارات عسكرية خاصة بنا.

وكان محمود رياض وزير الخارجية قد استدعى دونالد بيرجس المشرف على قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة لمقابلته يوم ٢٢ يوليو، وقبل أن يسلمه رد مصر كرر من جديد عليه موقف مصر الثابت بضرورة انطباق نفس مبدأ الانسحاب الكامل بالنسبة للجولان السورية،

وضرورة الالتزام بحقوق الفلسطينيين، ومن جانبه كرر بيرجس التأكيدات الأمريكية بشأن النقطتين- وذلك للمرة الثالثة خلال ستة أسابيع.

(وفي تلك الفترة كان المقصود بالحقوق الفلسطينية هو حق الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨ في العودة إلى ديارهم أو الحصول على التعويض لمن لا يرغب في العودة).
ولأن مصر لم تكن تريد أن تترك شيئاً للاجتهادات والتفسيرات الغامضة، بعد كل تجارب الماضي، فقد تضمن الرد الذي سلمه محمود رياض رسمياً إلى بيرجس ارتباط الموافقة المصرية بنقطتين:

أولاً: الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الاراضى العربية المحتلة.

ثانياً: التمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وكان نص الرد المصرى على النحو التالى:

القاهرة- ٢٢ يوليو ١٩٧٠.

«عزيزى السيد وزير الخارجية..»

«لقد تسلمت رسالتك المؤرخة فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتي تشير إلى فيها إلى الموقف الحرج فى الشرق الأوسط وقلت إنه من صالحنا المشترك أن تحتفظ الولايات المتحدة وتقوى روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة، وعبرت عن استعدادكم للقيام بنصيبكم نحو هذا الهدف.. إنك أيضاً قمت بحث الآخرين المعنيين على التحرك معكم لانتهاز هذه الفرصة. وفى رسالتك عبرت أيضاً عن الرأى بأن الوسائل الأكثر فعالية لتحقيق تسوية ستكون بأن تبدأ الأطراف تحت رعاية السفير جونار يارنغ مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة فى وضع الخطوط التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

ولابد من ملاحظة أننا، وكذلك أصدقاؤنا وفى مقدمتهم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، طالبنا بضرورة السعى إلى التأكد من نجاح مهمة السفير يارنغ فى تطبيق قرار مجلس الأمن. إننا، جنباً إلى جنب مع أصدقاؤنا، كنا نزال نبذل كل جهد لتحقيق هذه الغاية.

إن الموقف شديد الخطورة فى الشرق الأوسط هو نتيجة العدوان الاسرائيلي واحتلالها للاراضى العربية، ولأن احتلال إسرائيل المستمر للاراضى العربية ومثابرتها على العدوان ضد الشعوب العربية يتجه بالموقف إلى المزيد من التفاقم.....

بعد أربعة أيام وفي ٢٦ يوليو ١٩٧٠ بعث وزير خارجية الأردن الرد الأردني الرسمي إلى وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز.. لقد قبلت الأردن بالمبادرة الأمريكية الجديدة بعد التنسيق الكامل مع مصر، وبعد أن أخطرتها مصر بردها، وأصبحت تلك المبادرة الأمريكية- المعروفة باسم «مبادرة روجرز»- هي المحصلة السياسية لحرب الاستنزاف المصرية الشهيرة.

ولم تكذ واشنطن تتلقى رد مصر بقبول مبادرة روجرز (التي هي تنفيذ لخطة روجرز) حتى بدأ الرئيس نيكسون بنفسه ينغمس تماما في تحريك الأحداث. وفي مساء نفس الليلة، ٢٣ يوليو ١٩٧٠، قام جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بإخطار السفير الإسرائيلي رابين بان «مصر قبلت بمبادرة روجرز ضد كل التوقعات».

ويقول رابين: «فيما بعد عرفت أنهم (أى المصريين) قد صاغوا ردهم بطريقة ماهرة جدا، فهم يقبلون بالمبادرة ولكنهم يؤكدون في نفس الوقت تفسيرهم المعروف للقرار ٢٤٢». أما إسرائيل فقد جاءت أخيرا لحظة الحقائق المريرة.. حيث أصبح على الإسرائيليين أن يتجرعوا دواء.. أقله حلو ويتمثل في وقف إطلاق المصريين لحرب الاستنزاف.. وأكثره علقم ويتضمن أن هذا الوقف مؤقت، وأن على إسرائيل أن تنسحب بالكامل من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى قرار حقوق الفلسطينيين.

استقالة بيغن وكتلة جحال

ويقول أبا ايان وزير خارجية إسرائيل: إنه بعد دراسة الموقف من كل جوانبه: «شعرنا بأن مخاطر قبول المشروع الأمريكي لوقف إطلاق النار أقل من مخاطر رفضه، إن رفض وقف إطلاق النار سوف يعنى استمرار الحرب القاسية مع مصر، واحتمال انغماس السوفييت، وتراجع الإخلاص الأمريكي... ولكن» مناحيم بيغن ومؤيديه في مجلس الوزراء (كان بيغن منذ حرب يونيو ١٩٦٧ وزيرا في الحكومة ممثلا مع آخرين لكتلة جحال التي أصبحت فيما بعد هي الليكود) يجادلون بان الولايات المتحدة ربما تكون راغبة في قبول ذلك الجزء الملائم لنا من المشروع، وهو وقف إطلاق النار، بغير أن نعطي العرب في مقابل ذلك إمكانية التفاوض السياسي، أما بقيتنا (في مجلس الوزراء) فقد وجدنا أن هذا المنطق من الصعب القبول به، فمن يريد وقف إطلاق النار عليه أن يقبل بشروطه، والشروط هي: القرار ٢٤٢

واستئناف يارنغ لمهمته، وبعد مناقشة متوترة قاد بيغن حزبه خارج الائتلاف، على الرغم من أن نصف مؤيديه كانوا راغبين في البقاء.

إن ما حدث في إسرائيل لم يكن بأقل من انهيار الحكومة الائتلافية القائمة، حيث انسحب الوزراء الستة الذين يمثلون كتلة جحال- وهي كتلة كانت تضم حزب حيروت والحزب الليبرالي- وهم مناحيم بيغن وزير الدولة، والجنرال عيزرا وايزمان وزير المواصلات، وحاييم لأنداد وزير التنمية (والثلاثة من حزب حيروت) ويوسف سابير وزير التجارة والصناعة، وإيلي ميلخ وزير البريد، وأورى دولتین وزير الدولة- والثلاثة من الحزب الليبرالي.

وكان سبب إصرار مناحيم بيغن على الانسحاب من الحكومة الائتلافية برئاسة غولدا مائير هو: أن مبادرة روجرز لا تعنى فقط الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سيناء، ولكنها تعنى أيضا الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الضفة الغربية لنهر الأردن- وزيادة على هذا: حق الفلسطينيين في العودة أو التعويض.

ميونيخ جديدة

وأعلن بيغن غاضبا ومحتجا: إن المبادرة الأمريكية معناها «ميونيخ جديدة» في الشرق الأوسط؛ (وكان بذلك يشير إلى اتفاقية ميونخ الشهيرة التي جرى توقيعها مع أدولف هتلر في سنة ١٩٣٨، وسلمت إليه فيها بريطانيا وفرنسا بكل طلباته). وكان الجزء الخاص بحقوق الفلسطينيين يمثل كابوسا لا يطاق بالنسبة لإسرائيل، ومن هنا بعث الرئيس نيكسون برسالة إلى غولدا مائير يقول لها فيها: «.. إننا لن نضغط على إسرائيل لكي تقبل حلا لمشكلة اللاجئين (الفلسطينيين) يغير بشكل أساسي من الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، أو يعرض أمنها للخطر».

ويعنى هذا الوعد الغامض أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لقبول عودة مئات الألوف مثلا من الفلسطينيين العائدين إلى ديارهم فيما قبل سنة ١٩٤٨ حتى لا يغير هذا من الطابع اليهودي لإسرائيل.

على أية حال، أذاعت الحكومة الإسرائيلية الطلبات الأمريكية بعد خروج مناحيم بيغن ووزرائه الخمسة من الائتلاف (وهو ما أخطر به سيسكو مصر في ٢٦ يونيو) وهذا التطور جعل الحكومة أكثر هدوءا على حد تعبير أبا ايابان وزير الخارجية، إن الحكومة الإسرائيلية

أخطرت الولايات المتحدة رسميا بقبولها بالمبادرة.. على الرغم من أنها ستظل تساهم في التفاصيل حتى آخر لحظة ممكنة لتخرج باى مكسب يعوض جزاء مما خسرتة».

أزمة بين إسرائيل وأمريكا

ويقول إسحاق رابين: «إن المسافة بين واشنطن والقدس أقل من ستة آلاف ميل، ومع تطور الاتصالات الحديثة يمكن الإبراق بالرسائل من عاصمة إلى أخرى خلال دقائق، ولكن، في الفترة ما بين ٣١ يوليو و١٠ أغسطس ١٩٧٠ كانت هاتان العاصمتان على مسافة سنوات ضوئية برغم كل الاتصالات الجارية بينهما، لقد كان كل شيء في حالة تشوش وارتباك، والاتهامات العنيفة كان يجري قذفها من جانبي المحيط، إن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة كانت في حالة من الفوضى الكاملة، وعلى الرغم من أنني، الذي كنت في الوسط، أستطيع أن افهمها، إلا أنني لست متأكدا على الإطلاق من أنني أستطيع أن أفسرها».

لقد كان هناك أولا السفير جونار يارنغ، ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة في الاتصالات المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٤٢، والذي تنص المبادرة الأمريكية على استئناف لمهمته عقب تلقيه لورقة واحدة من إسرائيل ومصر والأردن، بصياغة محددة أخطر بها روجرز وزير الخارجية الامريكى مسبقا كل الأطراف. أن مصر أبلغت ردها المكتوب في صياغة اعتبرها إسحاق رابين «ماهرة جدا» على الرغم من أنها لم تكن سوى تعبير عن موقف مصر الثابت. والأردن بعد التشاور مع مصر وتلقيه صورة من الرد المصرى، بعث به في ٢٦ يوليو برده إلى كل من روجرز ويارنغ، ملتزما بنفس الصياغة المصرية. أما إسرائيل فإنها أخطرت الولايات المتحدة في ٣١ يوليو بموافقتها، والولايات المتحدة بدورها نقلت إلى السفير يارنغ شفويا موافقة إسرائيل، لكن السفير يارنغ يصر أولا على ألا يباشر مهمته إلا بعد أن يتلقى رد إسرائيل، كتابة، من هنا يعتبر الإسرائيليون (إسحاق رابين مثلا في مذكراته صفحة ١٤١) أن يارنغ «رجل غير مرن ويفتقر إلى الخيال»! لكن تعامل يارنغ السابق مع إسرائيل علمه هذا الدرس من قبل، والآن- والأمريكيون يحتثونه على مباشرة مهمته على وجه السرعة- فإنه ما زال «يصر أولا على أن يتلقى رد إسرائيل.. كتابة».

وكان يارنغ معه كل الحق، ففي إسرائيل توالى اجتماعات غولدا مائير مع السفير الامريكى في إسرائيل باربور، أملا في الحصول على موافقته على الصياغات المختلفة

التي تعرضها عليه الحكومة الإسرائيلية لورقة واحدة أصبح عليها أن تبلغها إلى روجرز.. ويارنغ، أن ترحب إسرائيل بالالتزام بوقف إطلاق النار المؤقت لمدة ثلاثة شهور- وهو الجزء الوحيد الواضح في الرد- ترحيب واضح بلا لف ولا دوران لأنه الجزء الوحيد الذي تتلهم إسرائيل للحصول من مصر عليه، أما الصياغات المراوغة فتبدأ في البندين الآخرين: الالتزام بتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل أجزائه، وترتيبات استئناف يارنغ لمهمته.

حوار ساخن على الهاتف بين مائير سيسكو

وأبرقت جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية إلى سفيرها في واشنطن- إسحاق رابين- تطلب إليه أن يقنع جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بالاتصال بها تليفونيا. وحينما نقل رابين الطلب إلى سيسكو، رد عليه سيسكو بوضوح بأنه ليس من سلطته المبادرة بالاتصال بغولدا مائير، ولكن.. إذا بادرت هي بالاتصال به تليفونيا.. فأهلا وسهلا.

وشرح رابين الموقف لرئيسة وزرائه، فقالت: لا بأس.. سأطلبه أنا!

ولكن سيسكو لأنه أحس مسبقا بان غولدا مائير ربما تريد أن تراوغ، طلب من إسحاق رابين أن يحضر إلى مكتبه، ويستمع معه إلى مكالمة رئيسة وزرائه من سماعة إضافية!

ولم يكن أمام السفير الاسرائيلي في واشنطن سوى أن يطيع تعليمات وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، على رغم إدراكه بأنه «لم يكن هذا أمرا سهلا لشخص في مثل موقعي كسفير، حيث لا أستطيع أن استرق السمع على مكالمة من هذا النوع بغير معرفة رئيسة الوزراء، ومن ثم ففى نقطة من حديثها التليفوني، تدخلت لأخبر غولدا مائير بأن سيسكو طلب منى أن استمع (إلى المكالمة)، لقد توقفت غولدا مائير عن الحديث فجأة في الطرف الآخر، وعرفت أنني لا أستطيع تحمل الموقف جيدا، على أية حال. قالت غولدا مائير بعدها إن الولايات المتحدة قد زورت توقيع إسرائيل، وصعق سيسكو.. فتساءل: ماذا تقصدين بقولك إننا زورنا توقيعك؟ قالت غولدا مائير: إنكم أخطرتم يارنغ بأننا قبلنا المبادرة.. قبل أن نقبلها! هذا ما اقصدته من كلمة «زورتم» توقيعنا. أنني توصلت إلى اتفاق مع باربور (السفير الامريكى فى إسرائيل).. والآن فإن الولايات المتحدة تنكر هذا الاتفاق، إنكم لا تستطيعون صياغة إجابتنا باسمنا. ونحن لدينا تحفظات على صياغة يارنغ.

«لقد كان هذا حوار الطرشان، وأستطيع فقط أن أصف تلك المكالمة بأنها مأساوية، إن سيسكو شعر بالاستغراب والدهشة من شكوى غولدا، فسألها: أنت تلقيت نص مبادرتنا

منذ أسابيع، ورقة واحدة، غولدا ترد: نعم.. ورقة واحدة، سيسكو يقول: تلك هي المبادرة، هل توافقين عليها.. أو ترفضينها؟.

«لم تستطع غولدا أن تفهم سبب غضب سيسكو فقالت له: ماذا تعنى بسؤالك عمًا إذا كنا نوافق على المبادرة؟ هل يجب أن نوافق على صياغتك؟ إن لدينا صياغتنا الخاصة!»
«ولم يفهم سيسكو ما هي صياغتهم الإسرائيلية، ولم تفهم غولدا (مائير) السبب في أن سيسكو أصبح صلباً».

اذهب إلى كيسنجر

والواقع أن إسرائيل كانت طرفاً في الصراع الداخلي على السلطة داخل الإدارة الأمريكية بين هنري كيسنجر ووليم روجرز، فإسرائيل تعتبر كيسنجر هذا رجلها وعينها وأذنيها داخل الإدارة الأمريكية.. بينما روجرز ليس كذلك والذي تريد غولدا مائير أن تفعله هو أن تقدم رداً من عندها هي - بالتشاور غير الرسمي مع كيسنجر مسبقاً- يمكن أن يفتح الباب للثغرات فيما بعد بالنسبة للجانب السياسي للمبادرة، وهو التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢، من هنا عاد إسحاق رابين إلى مقر السفارة الإسرائيلية لكي يتصل برئيسة وزرائه في أعقاب مكالمتها مع سيسكو، وهنا بادرت مائير بقولها: اذهب إلى كيسنجر وتحدث معه.. واجعله يتحدث مع الرئيس (نيكسون).. إنني لا أستطيع العودة إلى مجلس الوزراء (الإسرائيلي) بصياغة لا تشبه الصياغة التي تبناها المجلس..

وسألها إسحاق رابين: ألم يوافق مجلس الوزراء على الصياغة التي تنص عليها مبادرة روجرز؟. قالت غولدا مائير: إن لنا موقفاً بالنسبة للقضية السياسية. ولا بد من توضيح ذلك، إننا نقبل بالمبادرة، ولكننا نريد صياغة موقفنا بكلماتنا نحن!

وفي مساء نفس اليوم ذهب إسحاق رابين إلى الشخص الوحيد داخل الإدارة الأمريكية الذي يثق فيه، ورئيسة وزرائه، والحكومة الإسرائيلية كلها، ذهب إلى هنري كيسنجر. وفي هذه المرة فوجئ رابين بكيسنجر آخر غير الذي يعرفه، إن كيسنجر الذي يعرفه هو الذي كان يحرضه من قبل على المزيد من الغارات الإسرائيلية التي تقتل المدنيين المصريين في العمق، وعلى العمل لإسقاط وإذلال جمال عبد الناصر، وعلى شن حملة دعائية كبرى ضد وليم روجرز وزير الخارجية، والآن فإن المبادرة الأمريكية أصبحت حتى تسمى «مبادرة روجرز»- وهذا بالطبع جزء يكرهه كيسنجر- ولكنه أيضاً يعرف أن المحرك الرئيسي لهذه

المبادرة هو الرئيس نيكسون شخصيا ومعه كل الإدارة الأمريكية، وعند هذا الحد لا يجرؤ هنري كيسنجر إلا على أن يكون موظفا مطيعا تماما.

هكذا بادر كيسنجر صديقه السفير الاسرائيلي إسحاق رابين: ماذا تريد؟ متى حصلت على تلك الورقة التي تسمى «مبادرة روجرز»؟
رد رابين: منذ ستة أسابيع..

قال كيسنجر: وستة أسابيع غير كافية لكي تدرس الحكومة الإسرائيلية وتستوعب مضمون ورقة روجرز، كم من الوقت يلزمكم في إسرائيل؟.. إنني لا أفهمكم.. إذا كانت لديكم أى تعليقات، أو شكاوى، أو طلبات، تفضلوا.. تكلموا.. انطقوا!، إن المصريين والأردنيين وافقوا على مبادرتنا (الآن أصبح اسمها: مبادرتنا!).. هل أنتم توافقون أو ترفضون؟ دعونا نعرف بوضوح.

ويصریح العبارة يريد كيسنجر أن يقول لرابين: أنا لا حيلة لي فيما يجرى.. رأسكم.. في خلاصكم.

من هنا يعلق رابين في هذه النقطة بقوله: لقد كنا في واحدة من النقاط المنخفضة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

لقد عاد إسحاق رابين إلى مقر السفارة الإسرائيلية في واشنطن لكي يتصل برئيسة وزرائه في إسرائيل من الخط التليفوني المباشر، إنه حكى لها عن مقابلته مع كيسنجر، ثم قال لها مسترسلا: أمليني.. بالضبط.. ماذا تريد مني أن أقول لكيسنجر (لكي يبلغه إلى الرئيس نيكسون) كلمة كلمة. إنني سأخبره بما ستقولينه.. بالضبط.

«ولكنها لم تقم باملأئي شيئا، ولم تقل شيئا».
هكذا قال رابين...!

□□□